ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

بعض المقترحات الخاصة لتطوير الشكل المؤسسي لمنظومة التعليم في مصر

العدد رقم "3"

اشترك في إعداد هذه الدراسة الأساتذة:

الدكتور/ محمد غنيم

الدكتور/ أحمد عكاشة

الدكتور/ أحمد حمزة

الدكتور/ رشاد برسوم

الدكتور/ محمد أبو الغار

من إصدارات المركز المصري للدراسات الاقتصادية

قائمة المحتويات

مقدمة ٥

أولاً: المفوضية..... ٨

١-١دور المفوضية ٨

١-٢ تشكيل المفوضية ٨

١-٣ أعمال المفوضية..... ٨

ثانياً: مرحلة ما قبل التعليم الأساسي..... ٨

ثالثاً: التعليم الأساسي..... ٩

٣-١ المشروع النهضوي المقترح للتعليم الأساسي ٩

٣-٢ ميزانية التعليم الاساسي ١٠

٣-٣ مسارات ما بعد التعليم الاساسي ١٠

رابعاً: التعليم الجامعي..... ١١

٤-١ أساسيات نهضة التعليم الجامعي ١١

٤-٢ مجلس الأمناء ١٢

٤-٣ أعضاء هيئة التدريس..... ١٣

٤-٤ مصادر تمويل التعليم الجامعي..... ١٣

٤-٥الطلاب..... ١٤

٤-٦ تقييم واعتماد الأداء بالجامعات المصرية..... ١٥

٤-٧ نظام البعثات الخارجية ١٥

٤-٨ إنشاء وتطوير مراكز التمايز العلمي..... ١٦

٤-٩ أحكام انتقالية ١٦

ملخص

المعارف العلمية والإنسانية في تطور مستمر مما يؤكد على ضرورة التطوير المستمر للمناهج والمعلمين وآليات التدريس ونظم الامتحانات خلال مرحلة التعليم الأساسي. وهذه المطالب المهمة لا يستطيع أن يقوم بها فرد واحد (وزير) مهما بلغت قدرته وخبراته، ولذا نرى ضرورة إنشاء مفوضية للتعليم الأساسي للقيام بهذه الأعباء المهمة لتكون هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية تتبع رئيس الجمهورية، وتُعنى بتطوير التعليم من وضعه الراهن إلى وضع يجعله أكثر جودة وفعالية وإسهاما في إعداد المواطن المصري للتفاعل مع مجتمع المعرفة، والمنافسة مع نظم التعليم المتطورة. وفي هذا الصدد، تقدم هذه الورقة مقترحات محددة لتطوير الشكل المؤسسي لمنظومة التعليم في مصر، مع التركيز على التعليم الأساسي والجامعي.

Abstract

Scientific and human knowledge is in constant evolution, which explains the need for continuous development of curricula, teachers, teaching methods and systems of assessment in basic education. A single individual (e.g., a minister), regardless of his/her ability and experience, cannot alone meet such demands. Therefore, a basic education commission is essential to carry out these tasks. This commission should be a legal person that reports directly to the President of the Republic. Its main mission should be to improve education from its status quo to become more effective, and to contribute to preparing citizens to interact with the knowledge society, and compete with advanced education systems. In this context, this paper proposes specific proposals for restructuring the education institutional framework, with an emphasis on basic and university education.

مقدمة

تعتبر مشكلة التعليم والبحث العلمي من المشاكل القومية التي تواجهها مصر حالياً، وهو ما يتطلب نظرة جدية ورؤية واعية وتصور لمستقبل المجتمع المصري. فبعد انقضاء سبعون عاما من مشروع "طه حسين"، ماتزال نسبة الأمية في مصر – ونحن في القرن الواحد والعشرون – في حدود 40% من السكان، وتتضاعف المشكلة إذا ما أخذنا بالتعريف الحديث للأمية والذي لا ينحصر على الالمام بالقراءة والكتابة فحسب. أما فيما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي، فقد خرجت جامعاتنا من تقييم جامعة شنغهاي لأفضل 500 جامعة في العالم، وهو ما يدل على جمود التعليم الجامعي في مصر وضرورة التطلع إلى النهوض به.

وعلى ذلك، وإذا ما استقر في الوجدان أن التعليم والبحث العلمي يمثلان المداخل الأساسية للتنمية البشرية والاقتصادية، فيجب أن يحظيا بالأولوية الأولى في أي مشروع قومي للدولة، وأن تسخر لهما كافة الإمكانيات اللازمة، وهو ما يتطلب شجاعة من صانع القرار السياسي، بالإضافة إلى تفهم وتقبل أفراد الشعب لما يحيط به من صعوبات وما يستلزمه من تضحيات في سبيل تحقيقه.

وانطلاقا من أهمية التعليم، فقد اهتم دستور ٢٠١٤ بقضايا التعليم اهتماما بالغا، وخصص لها خمس مواد كاملة. وللمرة الأولى تم تخصيص نسب محددة من الناتج القومي الاجمالي لكل مرحلة من المراحل التعليمية، تلتزم الحكومة بتنفيذها بحلول موازنة ٢٠١٦/ ٢٠١٧.

فالمادة (١٩) من الدستور قد نصت على أن "التعليم حق لكل مواطن، هدفه الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز.

وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقا لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية وفقا للقانون.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمة لها."

كما نصت المادة (٢٠) على أن "تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة وفقا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل."

وتنص المادة (٢١) على أن "تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية وتوفير التعليم الجامعي وفقا لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها وفقا للقانون.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية."

وتنص المادة (٢٢) على أن "المعلمون وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم الركيزة الأساسية للتعليم، وتكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه."

وأخيراً تنص المادة (٢٣) على أن "تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية وبناء اقتصاد المعرفة وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن ١% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلي وإسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي."

في هذا الإطار، تهدف هذه الورقة إلى تقديم بعض المقترحات لتطوير الشكل المؤسسي لمنظومة التعليم في مصر. ويخلص الشكل التالي الهيكل الحالي لمنظومة التعليم في مصر مقارنة بالشكل المقترح:

المنظومة الحالية للتعليم في مصر

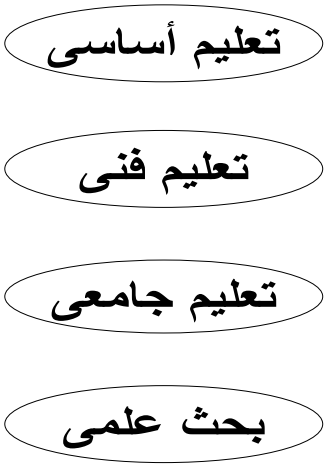

المنظومة المقترحة

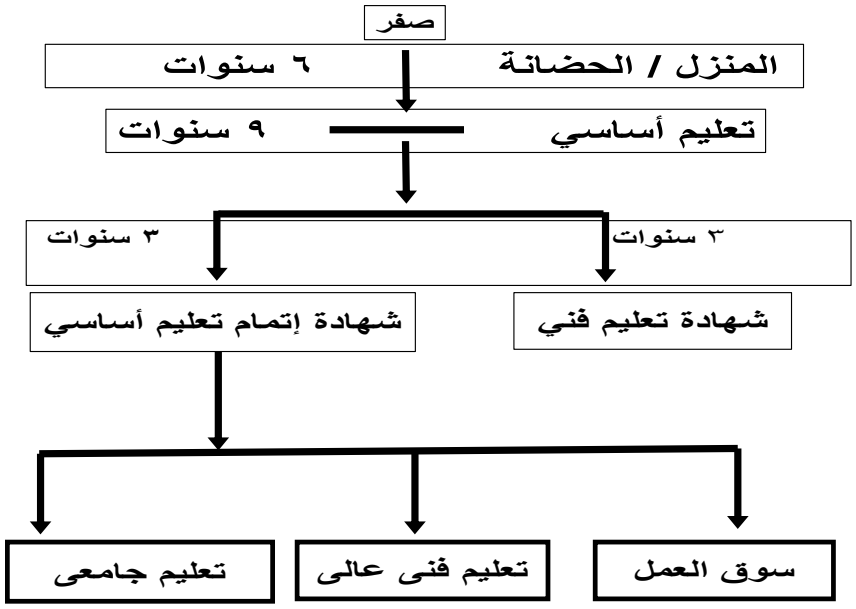

وسوف نعرض فيما يلي مزيد من التفاصيل حول المنظومة المقترحة:

أولاً: المفوضية

١ـ١ دور المفوضية

إن المعارف العلمية والإنسانية في تطور مستمر مما يؤكد على ضرورة التطوير المستمر للمناهج والمعلمين وآليات التدريس ونظم الامتحانات خلال مرحلة التعليم الأساسي. وهذه المطالب الهامة لا يستطيع أن يقوم بها فرد واحد (وزير) مهما بلغت قدرته وخبراته، ونرى ضرورة إنشاء مفوضية للتعليم الأساسي للقيام بهذه الأعباء الهامة لتكون هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية تتبع رئيس الجمهورية، وتُعنى بتطوير التعليم من وضعه الراهن إلى وضع يجعله أكثر جودة وفعالية وإسهاما في إعداد المواطن المصري للتفاعل مع مجتمع المعرفة، والمنافسة مع نظم التعليم العالية وتراكم قوة مصر الناعمة.

١ـ٢ تشكيل المفوضية

تتألف هذه المفوضية من رئيس من خارج الجهاز التنفيذي يعينه رئيس الجمهورية؛ وعلماء من المشهود لهم في المعارف الإنسانية والعلوم الوضعية؛ وشخصيات عامة لها اهتمام بالشأن العام؛ ورئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب؛ وممثلين لوزارة التعليم ما قبل الجامعي؛ وممثلين من التعليم الخاص؛ وممثلين عن التعليم الجامعي؛ ومتخصصين في المعارف التربوية. على ان تكون قرارات المفوضية واجبة التنفيذ وتتفق مع الدستور، وأن يقوم الوزراء بتنفيذ قرارتها ومبادئها، وهو ما سيكون بمثابة إصلاح جوهري للمنظومة التعليمية في مصر.

١ـ٣ أعمال المفوضية

يُناط بهذه المفوضية وضع استراتيجيات عامة لهذه المرحلة تلتزم وزارة التعليم بتنفيذها؛ ومراجعة المناهج دورياً؛ ومراجعة الكتب المدرسية دوريا؛ ووضع مقترحات لآليات جديدة للتعليم قابلة للتنفيذ؛ ووضع مقترحات بشأن أنماط جديدة للامتحانات المدرسية والعامة.

ثانياً: مرحلة ما قبل التعليم الأساسي

وهي المرحلة السنية التي تبدأ من عمر صفر حتى ست سنوات. وهذه المرحلة مسئولية الأسرة وترتبط بالتنشئة الاجتماعية للطفل وبتكوين بنيته الأساسية والبدنية والصحية والذهنية. ونظراً لأهمية هذه المرحلة العمرية، فالسؤال الذي يتبادر إلى الاذهان هو:" من الذي يضطلع بمسئولية هذه المرحلة المهمة في حياة الطفل، وخاصة لو أخذنا في الاعتبار أن السواد الأعظم من المجتمع ليس لديه المقدرة على إلحاق أبنائهم بدور الحضانة وبمدارس رياض الأطفال؟"

غالبا ما يُنظر إلى هذه المرحلة السنية في عمر الطفل باعتبارها مسئولية الأسرة، وهي من المنظور الاجتماعي للأسرة المصرية – تقع على عبء المرأة، ومن ثم يجب الاهتمام بتعليم المرأة تعليما جيدا، وتوعيتها وتدريبها لاكتساب المهارات الخاصة في هذا المجال حتى تستطيع أن تتبوأ مهام هذه الوظيفة (التي تقدم في دور الحضانة ورياض الأطفال) في منزلها. هذا بالإضافة إلى أهمية " تنظيم الأسرة" لكي يتوفر لديها الجهد والوقت ليتسنى لها القيام بهذه المهام بكفاءة عالية.

ثالثاً: التعليم الأساسي

هناك أسباب عديدة للاهتمام بالتعليم الأساسي، وتزداد أهمية هذه الأسباب في الدول النامية وخاصة بالنسبة لمصر ويمكن تخليص هذه الأسباب على النحو التالي:

١. التعليم هو أولا أساس القضاء على الفقر.
٢. التعليم الأساسي، وكذلك أي تعليم لاحق عليه، عنصر مهم لزيادة الإنتاجية.
٣. التعليم الأساسي يساعد على رفع مستوى الصحة العامة لأنه يزيد من الطلب على الخدمات الصحية.
٤. التعليم وخاصة تعليم الفتيات يساعد على تنظيم النسل وتخفيض معدل الزيادة السكانية.
٥. التعليم هو أساس التمتع بالممارسة السياسية الحقيقية، بل أن نجاح النظام الديمقراطي يحتاج إلى حد أدنى من التعليم.

٣-١ المشروع النهضوي المقترح للتعليم الأساسي:

تقع مسئولية التعليم الأساسي كاملة على الدولة، فعليها أن توفره **مجانا** لكافة أفراد الشعب من سن السادسة، ويجب أن **يستغرق اثنتي عشرة سنة** (من أعمار 6 – 17 سنة)، كما يجب أن يكون **إلزاميا**، ويراعى في تطبيقه وتنفيذه **معايير الجودة** والتي يجب أن تشتمل على العناصر التالية:

١. **تكون الدراسة بنظام اليوم الكامل**، مع الالتزام بتوفير وجبة مركزة تحتوي على عناصر غذائية أساسية.
٢. لا يقل العام الدراسي عن أربعين أسبوعا.
٣. **توفير معلم مؤهل** باعتباره عنصر أساسي في عملية التعليم، بمعنى أن يكون من خريجي كليات العلوم الأساسية أو الإنسانية بعد حصوله على مؤهل تربوي.
٤. **إعادة صياغة الكتاب المدرسي** لتحقيق ما يعرف بالكتاب المعلم، وهو الكتاب الذي يستطيع أن يخوض فيه الطالب بمفرده وبمساعدة محدودة من المدرس.

٥. **ضرورة توحيد المنهج العام للتعليم الأساسي** سواء في المدارس العامة أو الخاصة المدنية أو الدينية، لتفادى الازدواجية في التعليم في هذه المرحلة الحرجة ولا بأس بعد ذلك من أن تضيف المدارس الخاصة والدينية برامج إضافية لذلك.

٦. **إعادة صياغة شكل أسئلة الامتحانات** – بعد تدريب الطلبة عليها – لتكون في شكل أسئلة مغلقة ذات اختيارات متعددة، وهو ما يتيح إضفاء عوامل الموضوعية في التصحيح، وانتفاء العامل الإنساني في التقييم، بالإضافة إلى سرعة ظهور النتائج.

٣-٢ *ميزانية التعليم الاساسي*

من المعروف أن عدد التلاميذ الذين ينخرطون في مرحلة التعليم الأساسي حاليا يبلغون حوالي 16 مليون تلميذا، منهم حوالي 14 مليون تلميذ تقريبا في المدارس الحكومية، ترصد الدولة لتعليمهم خلال هذه المرحلة حوالى٥٠ مليار جنيه سنويا. في حين أن تنفيذ الأهداف السابقة في هذه المرحلة – يلزم لها رصد حوالي 80 مليار جنيه. تزداد سنويا لتحقيق ما جاء بالدستور (4% من الناتج القومي الإجمالي).

٣-٣ *مسارات ما بعد التعليم الاساسي*

وهناك ثلاثة احتمالات تمثل قنوات لنهاية التعليم الأساسي وهي:

أ-الالتحاق بالتعليم الفني المهني

بعد 9 سنوات من التعليم يلتحق الطالب في التعليم الفني المهني، ولا تتطلب هذه المرحلة من التعليم إنشاء مدارس فنية، وإنما يلتحق من أتم مرحلة التعليم الأساسي بالشركات والمؤسسات المدنية مثل (شركات البترول – الغزل والنسيج – المقاولات) والتي تقوم بدورها بتدريبه على عمل فني محدد يؤهله إما للالتحاق بهذه الشركات بعد إتمام تدريبه، أو اقتحام سوق العمل كمهني متدرب تدريبا ممتازا على أعمال مهنية فنية مثل أعمال الكهرباء، الميكانيكا، أعمال البناء والمعمار، ... إلخ. كما يمكن أيضا الاستفادة من إمكانيات المؤسسات غير المدنية مثل القوات المسلحة والشرطة لتدريب من يصيبهم الدور في التجنيد في هذه المجالات.

ب- الالتحاق بسوق العمل

تؤهل نهاية مرحلة التعليم الأساسي للالتحاق بسوق العمل في كثير من المجالات مثل: بعض الأعمال المتصلة بالأنشطة الفندقية، أعمال الأمن والحراسات، بالإضافة إلى بعض أنماط العمل الأخرى الكتابية والسكرتارية في المنشآت الخاصة.

ج- التعليم الفني العالي

د-الالتحاق بالتعليم الجامعي: وذلك بإحدى الوسائل التالية:

- دراسة علوم مؤهلة.
- امتحان قدرات.

رابعاً: التعليم الجامعي

إن التعليم الجامعي هو المدخل الأساسي للبحث العلمي، الذي يستهدف خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا، ورقى الفكر وتقدم العلم وتنمية العلوم الإنسانية، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة لضمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية وذلك من خلال الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج.

وبناءً على ذلك يكون التعليم الجامعي من أهم وظائف الدولة وأكثرها خطرا، كما يكون أداتها الرئيسية في تزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات والعلوم. ومن ثم تصبح الجامعات معقلا للفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدراً لاستثمار وتنمية ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية.

وهنا يجب التأكيد أولا وقبل كل شيء، ووفقا للدكتور/ مصطفى مشرفة، أن الجامعة ليست مدرسة لتخريج الفنيين والمهنيين، وإنما هي مكان لإحياء الروح العلمية والبحث العلمي، وأن الهدف من التعليم الجامعي هو توالد المعرفة من خلال البحث العلمي ونقل المعرفة ونشرها. ولذلك خصص دستور ٢٠١٤ للتعليم الجامعي المادتين ٢١ و٢٢ لتأكيد أهميته ولتحديد أهدافه.

٤-١ أساسيات نهضة التعليم الجامعي

في البداية ينبغي التأكيد على الاعتبارات التالية باعتبارها أساسيات لتطوير التعليم الجامعي:

١. للتعليم الجامعي ركيزتان الأولى: كلية للعلوم الأساسية، والثانية: كلية للعلوم الإنسانية.
٢. يلتحق بالتعليم الجامعي الحكومي حاليا حوالي مليون ومائتان ألف طالب تقريبا، ولذلك يجب عدم التوسع في قبول أعداد متزايدة دون الإعداد الجيد لذلك مقدما، مثل إعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، المباني، المعامل، المكتبات... إلخ (ووسائل الاتصالات الحديثة، وإمكانات الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والتي تعتبر عناصر مهمة في استكمال شخصية الطالب)، مع تقليص الأعداد تدريجيا لتبلغ حوالي ٤٠% فقط من الحاصلين على

شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بناءً على دراسات إحصائية دقيقة ومستقبلية تحدد الاحتياجات الحقيقة للسوق مع الأخذ في الاعتبار السعة الاستيعابية الحقيقة للجامعات. ويلزم بالتوازي التوسع في التعليم الفني المهني بعد ٩ سنوات من التعليم الأساسي وفى إنشاء معاهد للتعليم الفني العالي بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة.

٣. تشجيع العمل على إنشاء الجامعات الأهلية غير الهادفة للربح كوسيلة للتعليم موازية للتعليم الجامعي الحكومي. على أن تلتزم الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الأهلية والخاصة والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وعليها إعداد كوادرها الخاصة من أعضاء هيئات التدريس والباحثين وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية.

٤-٢ *مجلس الأمناء*

تشكل لكل جامعة مجلس للأمناء من الأساتذة المشهود لهم علميا وخلقيا ومن الشخصيات العامة ومن رجال الصناعة والإدارة بناءً على معايير محددة وتكون المهام الأساسية لهذه المجالس كما يلي:

- اعتماد تعيين أستاذة الكراسي والعمداء ومتابعة أدائهم بناءً على معايير محددة.

- جلب المنح والعطايا للجامعة واستثمار هذه الأموال استخداما ذكيا لزيادة موارد الجامعة ووضع السياسات العامة لتنمية قدرتها التعليمية والبحثية والخدمية.

الوحدة الأساسية في البناء الجامعي هي القسم العلمي ويرأسه أستاذ الكرسي، ويكون الإعلان المفتوح غير المشروط هو الأسلوب الوحيد للتعيين أو الترقية بين أعضاء هيئة التدريس أو لتقلد المناصب القيادية في الجامعات، على أن تقوم لجان متخصصة باختيار المرشح المناسب وفق قواعد موضوعية محددة، ويفضل أن تضم هذه اللجنة إلى عضويتها أعضاء من الخارج ضمانا للحياد والموضوعية. وفى حالة التساوي بين أكثر من متقدم فيفضل الأصغر سنا ... ولا تحدد مدة لشغل هذا المنصب، على أن يتم تقييم أستاذ الكرسي دوريا وفق أسس موضوعية تشمل: النشاط العلمي للقسم متمثلا في: عدد ونوعية الأبحاث المنشورة في مجلات مفهرسة، الحصول على منح للبحوث العلمية، وإنشاء برامج علمية وأكاديمية حديثة وتطوير البرامج القائمة لكي تتواكب مع الجامعات المتميزة وفق السياسات العامة التي يقررها مجلس الأمناء.

وفى هذا الإطار يجب تطوير مجالس الأقسام عن شكلها الحالي على أن يقتصر تشكيلها على عدد محدود لا يزيد عن سبعة أعضاء يتم اختيارهم وفق معايير يحددها مجلس الأمناء.

٤-٣ أعضاء هيئة التدريس

إن تفرغ أعضاء هيئة التدريس يعد من السمات الأساسية للتعليم الجامعي نظرا لما لهم من مسئوليات متعددة: التدريس للطلاب -الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه – البحث العلمي. ولا يسمح للمتفرغين من أعضاء هيئة التدريس بالعمل خارج أسوار الجامعة، على أن يتم منحهم مرتبات تتناسب مع جسامة المسئولية والقدرة على العطاء ولهم دون غيرهم شغل المناصب القيادية في الجامعة (رؤساء الأقسام – العمداء ... إلخ).

أما غير المتفرغين من أعضاء هيئة التدريس: فلا يحصلون إلا على مرتبهم الأساسي (دون أي بدلات أو مكافآت، وتؤول هذه الأموال لصالح مرتبات المتفرغين). كما لا يسمح لهم بالاشتراك في مجالس الأقسام أو في أي أعمال إدارية أخرى.

وللمتفرغين الحق في الحصول على إجازة تفرغ علمي بأحد الجهات العلمية المرموقة بالخارج والتي يعتمدها ويقرها مجلس أمناء الجامعة. كما يُسمح بالإعارة في الخارج أو الداخل مع عدم الإخلال بمتطلبات العمل الأكاديمي بالأقسام. وفى كافة الأحوال لا تحتسب هذه المدد في الأقدمية عند التقدم للترقي لوظيفة أعلى. ويمكن الاستعانة بالأساتذة المصريين العاملين في الخارج في مؤسسات علمية مرموقة خاصة في أقسام العلوم الأساسية (الفيزياء–الكيمياء– الرياضيات – البيولوجيا) لما لذلك من أهمية قصوى في أي بناء جامعي.

كما أن هناك ضرورة لتحديد الهيكل الوظيفي في كل قسم وكذلك أعداد هيئة التدريس وفقا لمعايير محددة مثل أعداد الطلاب– البحوث – أعباء القسم من تدريس وإشراف علمي وخدمة المجتمع وغيرها.

يجب إلغاء ما يعرف بالكتاب الجامعي، وتخصيص المبالغ المرصودة لدعمه لشراء حقوق النشر لأمهات الكتب ثم إعادة طبعها طباعة قليلة التكاليف "طبعة طلابية". هذا مع عدم الإخلال بحق الأساتذة في تأليف كتب علمية أو الاشتراك في مراجع دولية مع الامتناع عن توجيه الطلاب لكتاب معين تحاشيا لمفهوم "الكتاب المقرر".

٤-٤ مصادر تمويل التعليم الجامعي

١. عن طريق الدولة. وقد خصص دستور ٢٠١٤ لهذا الغرض نسبة ٢% من الناتج القومي الإجمالي (أي حوالي ٤٠ مليار جنيه – المخصص حاليا حوالي ١٥ مليار).
٢. منح البحوث العلمية من وزارة البحث العلمي/ أو الصناعة/ أو الأبحاث المشتركة مع مؤسسات علمية بالخارج.

٣. التبرعات من الأفراد على أن تخصم من ضريبة الدخل بالكامل.

وتنفق هذه الموارد على منح للطلاب المتفوقين وإعداد المعامل والبحوث والمكتبات والمنشآت وتوفير مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس المتفرغين، وكذلك توفير التأمين الصحي والخدمات الصحية المناسبة لهم خلال عملهم وبعد إحالتهم للتقاعد.

٤-٥ الطلاب

أ- نظام الالتحاق والقبول بالجامعات:

يجب أن يتضمن امتحان الثانوية العامة امتحانا تحريريا لاختبار قدرات الطلاب في المجالات العلمية المختلفة. وتضاف نتيجتها بنسبة محددة إلى المجموع الكلى لامتحان الثانوية العامة. ويتم على أساس هذا المجموع الاعتباري توزيع الطلاب على الكليات المختلفة بواسطة مكتب التنسيق.

كما إنه من الضروري البدء في تأسيس نظام يتضمن سنة تمهيدية أو أكثر للتأهيل قبل الانخراط في الكليات التي تم توزيع الطلاب عليها.

ب- الرسوم والمصاريف الطلابية:

- عن طريق الدولة: في شكل "منح للطلاب المتفوقين وتستمر هذه المنحة طوال أعوام الدراسة شريطة استمرارهم في التفوق. وفى هذا الصدد، يجب التأكيد على أن المجانية في مرحلة التعليم الجامعي منحة وليست حق يتحمل أعباءه دافع الضرائب، وأن استمرارها مرهون بأداء الطالب وانضباطه. ويحدد قانون كل جامعة أو مجلس الأمناء الأسباب التي تدعو إلى تخفيضها أو إلغائها بالكامل.
- *عن طريق بعض المؤسسات التي تستفيد من خريجي الجامعات مثل:* القوات المسلحة ومؤسسات البترول ... إلخ حيث تقوم تلك المؤسسات بتمويل منح دراسية لعدد من الطلاب، على أن يتم التعاقد معهم للعمل في هذه المؤسسات بعد تخرجهم لمدة محدودة يلتزم بها الطالب.
- *التمويل عن طريق البنوك* من خلال قروض حسنة، يقوم الطالب بسدادها على أقساط طويلة الأمد بعد تخرجه والتحاقه بعمل.
- السداد بواسطة أولياء الأمور.

ويجب التأكيد هنا على عنصرين مهمين:

١- ضرورة أن تنال جميع الفئات التي تلتحق بالجامعات من خلال القنوات التمويلية السابقة نفس مستوى التعليم والمقررات العلمية، وان كان هناك فائدة أو مزايا لما يعرف بالتعليم المتميز فيجب أن تعمم لتشمل جميع الملتحقين بالجامعات.

٢- لا تقتصر موارد التعليم الجامعي على سداد المصروفات الجامعية فقط، وإنما يجب على العاملين بهذه الجامعات الحصول على منح لتمويل البحث العلمي. والحصول على الهبات والتبرعات غير المشروطة والتي تنشطها وتشرف عليها مجالس الأمناء.

٤-٦ تقييم واعتماد الأداء بالجامعات المصرية

من الواجب البدء في تأسيس نظام موضوعي لتقييم الأداء وتصنيف الجامعات في مصر. هذا التقييم يؤدى إلى التعريف بالوضع النسبي للجامعات المصرية بين بعضها البعض وكذلك بالنسبة للجامعات الإقليمية والدولية ويمكن تنفيذ ذلك بإحدى وسيلتين أو بهما معا.

١. تكوين هيئة للتعليم والاعتماد لهذا الغرض وتعتمد في أدائها على معايير موضوعية:
   - الخريجون: الحاصلون على جوائز عالمية – إقليمية – محلية
   - نسبة أعضاء هيئة التدريس / الطلاب
   - النشر العلمي: في مجلات مفهرسة معترف بها ويؤخذ في الاعتبار معامل التأثير
   - براءات الاختراع الموثقة
   - تقييم أعضاء هيئة التدريس بمعامل دولي مثل معامل هيرش، H-factor أو غيره.
   - الحصول على منح للبحوث
   - التأثير على المجتمع المحيط
٢. الاعتماد على نتائج الاعتماد الدولي مثل تقييم جامعة شنغهاي.

٤-٧ نظام البعثات الخارجية

يتكلف المبعوث للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الوضعية حاليا في حدود ١,٥ مليون جنيه، ويُرسل كل عام إلى الخارج في حدود ٨٠٠ مبعوث. ويُقترح أن يرسل إلى الخارج ٥٠% فقط من هذا العدد وأن تقتصر البعثات على دراسة المواد التي لها أولوية في مجالات البحث العلمي حاليا مثل: الطاقة – المياه

– النانوتكنولوجى- البيوتكنولوجى وبعض تخصصات العلوم الطبية وغيرها من التخصصات الحديثة والمستقبلية.

وحين عودة المبعوثين يوفر لكل منهم مبلغ ١,٥ مليون جنيه لإنشاء معمله المتخصص (مصدر هذا المبلغ ناتج عن تقليل عدد البعثات ٥٠%).

ويمكن مراجعة نظام الإشراف المشترك وتعديله لكي يكون أكثر فاعلية، وذلك من خلال اتفاقيات شراكة بين الجامعات المصرية والجامعة الأجنبية المرموقة بحيث يمنح الطالب الدرجة من الجامعتين وهذا النظام يضمن رفع مستوى الدارس وضمان جدية الدراسة بالخارج، وكذلك استمرار الشراكة بين المدرستين (٢ + ٢) أي لمدة أربع سنوات. (نموذج فيرجينيا تك مع جامعة الإسكندرية في مجالات الاتصالات والكمبيوتر والهندسة الكهربية).

٤-٨ إنشاء وتطوير مراكز التمايز العلمي

تقوم الدولة بتشجيع إنشاء مراكز جديدة للتمايز العلمي أو تطوير ودعم مدارس علمية بحثية موجودة يتم اختيارها وفق نشاطها وأداء القوى البشرية بها – ويتم توفير موارد مالية إضافية لتلك المراكز من موازنات البحث العلمي والتبرعات والهبات. مع ضرورة التركيز على مراكز لعلوم الحداثة: النانوتكنولوجى – البيوتكنولوجى – الطاقة – المياه.

ويقوم مجلس الأمناء في كل جامعة بنفسه أو بانتداب متخصصين لمتابعة الأداء والجودة في هذه المراكز، وكذلك تنظيم مؤتمرات سنوية لمناقشة ما تم الوصول إليه من نتائج وتحديد الخطة البحثية المستقبلية.

ولرفع روح المنافسة بين الجامعات والمراكز المتميزة وأقسام الجامعة الأخرى يتم إنشاء جوائز مالية بالإضافة لجوائز الدولة المعمول بها حاليا.

٤-٩ أحكام انتقالية

من المفهوم أن الأفكار آنفة الذكر سوف تتطلب موازنات إضافية كما أنها سوف تقابل بمقاومة شديدة من أعضاء هيئة التدريس الحاليين، ولذا كمرحلة انتقالية:

- يسرى قانون الجامعات الجديد على من يلتحق بها بعد صدور القانون.
- تُنشأ وظيفة أستاذ الكرسي فورا.

- يتم الإحلال والتجديد للأقسام الجامعية لتتخلص من تخلفها العلمي وترهلها الإداري خلال ١٥ ــ ٢٠ سنة.
- عند إنشاء كليات أو جامعات جديدة تلتزم منذ بدأ العمل بها بالقانون الجديد.